

## قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 348 من صدور الرجال ، حتى اطمأنوا بترك الخوص في أمر الدين ، وبأن يقولوا : ( )  
إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مقتدون ( ) وإلى الله المشتكى ، وهو  
المستعان ، وبه الثقة وعليه التكلان ( ) انتهى كلام ولي الله الدهلوي ، وقد سبقه إلى كشف  
هذه الأسرار الشيخ الأكبر قدس سره في الفتوحات المكية حيث قال في الباب الثامن عشر  
وثلاثمائة ، في معرفة منزل نسخ الشريعة المحمدية وغير المحمدية ، بالأعراض النفسية -  
عافانا الله وإياكم من ذلك ما نصه - بعد أبيات صدر بها هذا الباب : .  
( ) ( أعلم - وفقنا الله وإياك - أيها الولي الحميم ، والصفى الكريم ، أنا روينا في هذا  
الباب عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أصاب من عرضه ، فجاء إليه يستحله من ذلك  
، فقال له : يا ابن عباس ! إنني قد نلت منك ، فاجعلني في حل من ذلك . فقال : أعوذ  
بالله أن أحل ما حرم الله ! إن الله قد حرم أعراض المسلمين ، فلا أحله ، ولكن ، غفر الله لك .  
فانظر : ما أعجب هذا التصريف ، وما أحسن العلم . ومن هذا الباب حلف الإنسان على ما أبيح  
له فعله أن لا يفعله ، أو يفعله ، ففرض الله تحلة الأيمان ، وهو من باب الاستدراج والمكر  
الإلهي ، إلا لمن عصمه الله بالتنبيه عليه ، فما ثم شارع إلا الله تعالى ، قال لنبيه : ( )  
لتحكم بين الناس بما أراك الله ( ) ولم يقل له : ( ) بما رأيت ( ) . بل عاتبه سبحانه  
وتعالى ، لما حرم على نفسه باليمين ، في قضية عائشة وحفصه ، فقال تعالى : ( يا أيها  
النبي لم يحرم ما أحل الله لك ؟ تبتغي مرضاة أزواجك ؟ ) فكان هذا مما أرتته نفسه . فهذا  
بدلك أن قوله تعالى ( ^ بما أراك الله ) أنه ما يوحي به إليه ، لا ما يراه في رأيه . فلو  
كان الدين بالرأي لكان رأي النبي أولى من رأي كل ذي رأي ، فإذا كان حال النبي ،  
فيما رآته نفسه فكيف رأي من ليس بمعصوم ؟ ومن الخطأ أقرب إليه من الإصابة ؟ فدل أن  
الاجتهاد الذي ذكره رسول الله إنما هو في طلب